الأمم المتحدة

A/C.2/64/SR.20

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون

Distr :.General
15 December 2009
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة العشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، الاثنين ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ميسيتش (نائب الرئيس) ..... (صربيا)

ثـــم: السيد غارسيا غونزاليس (نائب الرئيس) ..... (السلفادور)

المحتويات

البند ٥٧ من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى (تابع)

البند ٦٠ من جدول الأعمال): التنمية الزراعية والأمن الغذائي (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

09-57433 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٥٧ من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى (تابع) (A/C.2/64/L.4)

مشروع قرار بشأن التمكين القانوني للفقراء والقضاء على الفقر

١ - **السيد بريتز غوتييريز** (غواتيمالا): قام بعرض مشروع القرار (A/C.2/64/L.4)

٢ - تولى الرئاسة السيد غارسيا غونزاليس (السلفادور)، نائب الرئيس.

البند ٦٠ من جدول الأعمال): التنمية الزراعية والأمن الغذائي (تابع) (A/64/65 و A/64/221)

٣ - **السيد ستريم** (السويد): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي فقال إن التنمية المستدامة ليست حيوية لإنتاج الأغذية فحسب بل حيوية أيضا للقضاء على البطالة والفقر اللذين هما سبب معظم الجوع وسوء التغذية. وقال إن الاتحاد الأوروبي زاد حصة القطاع الزراعي في ما يقدمه في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية وخصص بالفعل ٧٠٠ مليون من مبلغ الـ ١ بليون يورو المرصود للمرفق الغذائي الذي أنشئ عام ٢٠٠٨. ودعا سائر المانحين إلى الحذو حذوه، وفي هذا الصدد أعرب عن ترحيب وفده الشديد بالمبادرة التي اتخذتها مجموعة الثمانية في مؤتمر قمة لاكويلا من أجل تعبئة مبلغ ٢٠ بليون دولار خلال السنوات الثلاث القادمة، يأتي أكثر من نصفه من الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي.

٤ - وتابع قائلا إن ما تلزم معالجته ليس مجرد إنتاج الأغذية. فزيادة الدخل وخلق فرص للعمل وتوسيع الحماية الاجتماعية أمور لاتقل أهمية عن تحسين تقنيات الزراعة، وينبغي توجيه اهتمام خاص إلى دور المرأة في الزراعة. ومما يمكن أيضا أن يساعد على خلق نمو اقتصادي وعلى تحسين الأمن الغذائي في البلدان النامية الاختتام الناجح والسريع لجولة الدوحة التي تقلل الحواجز في طريق الوصول إلى الأسواق وتضع حدا لممارسة تقديم الإعانات لدعم الصادرات. وفي حين تلزم تلبية الاحتياجات الغذائية التي خلقتها الكوارث الطبيعية والصراعات، ينبغي ألا يُسمح للمساعدة الغذائية الطارئة أن تعيق نشاط السوق العادي وينبغي تدبير هذه المساعدة محليا كلما كان ذلك ممكنا. ومن الضروري توجيه انتباه خاص إلى الصلة بين الإغاثة الإنسانية وإعادة التأهيل والتنمية. وينبغي الاستمرار في استنباط واختبار طرق مبتكرة لاستخدام شبكات الحماية الاجتماعية والسلامة لمساعدة البلدان النامية على الخروج من الأزمة المالية.

٥ - وتابع قائلا إن وضع سياسات وطنية وإقليمية للأمن الغذائي تحول الممارسات التقليدية إلى ممارسات ملائمة للأحوال الجديد أمر حاسم لتعزيز الزراعة المستدامة. وينبغي أن يُستخدم برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا كإطار مرجعي للمانحين والشركاء الإنمائيين. وستكون إصلاحات اللجنة المعنية بالأمن الغذائي في العالم والتابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وهي الإصلاحات التي أُقرت في روما الأسبوع الماضي، ركنا هاما من أركان الشراكة العالمية من أجل الزراعة والأمن الغذائي المقرر إطلاقها في مؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي الذي سيعقد في المدينة نفسها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وأوضح قائلا إنه ينبغي لوكالات الأمم المتحدة، كمنظمة الفاو وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وكذلك المؤسسات المالية الدولية، أن تعمل معا وأن تحقق الهدف كهيئة واحدة على الصعيد القطري، ورحب، في هذا الصدد، بعمل فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي التابعة للأمين العام. وقال إن من الضروري التعلم من التجارب الناجحة التي أدى فيها اجتماع العلم والسياسة

والقيادة إلى الملكية الوطنية وظهور وكالات دعم تتحلى بالكفاءة ونشوء شراكات فعالة. وينبغي أيضا إيلاء الاهتمام للدور الذي يمكن أن تؤديه الزراعة في تخفيف آثار تغير المناخ.

٦ - **السيد تالبوت** (غيانا): تكلم نيابة عن الجماعة الكاريبية، التي أيدت البيان الذي أدلى به ممثل السودان باسم مجموعة السبعة والسبعين والصين، فقال إن الزراعة، بما فيها صيد الأسماك والحراجة، تشكل عنصرا حاسما في التنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي. وقال إن قادة الجماعة الكاريبية حددوا العوامل الأساسية التي تعيق التنمية الزراعية في إعلان ليلينتال بشأن الزراعة والأمن الغذائي الذي اعتمدوه في اجتماعهم الثلاثين المعقود في تموز/يوليه ٢٠٠٩، وأطلقوا مبادرة جاكديو بشأن تصحيح العيوب والمساعدة على جعل قطاع الزراعة في منطقتهم تنافسيا على الصعيد الدولي. وأوضح قائلا إن تراجع الاستثمار في التنمية الزراعية هو العائق الرئيسي لأي تدابير تصحيحية، ورحب بدعوة الأمين العام للدعم المنسق من جانب المجتمع الدولي في شكل دعم مالي ثابت وقابل للتنبؤ. وقال من الضروري توفر هذا النوع من الدعم خاصة لتنفيذ تدابير للتكيف مع تغير المناخ، الذي يشكل أعظم تحد للتنمية المستدامة في منطقته.

٧ - واستطرد قائلا إن المساعدة من الشركاء الإنمائيين الدوليين من شأنها أن تيسر كثيرا جهود حكومات الجماعة الكاريبية لمواجهة الأثر المتبقي لأزمة أسعار الأغذية في السنة الماضية ولتوفير الموارد لتعزيز التنمية الزراعية. وقال إن من الضروري أن يصبح نظام التجارة المتعدد الأطراف أكثر معقولية وأقل تمييزا، ثم إن تحقيق نتيجة متوازنة وعادلة لجولة الدوحة الإنمائية من شأنه أن يعيد إليها مصداقيتها. وكذلك مؤتمر القمة العالمي المقبل المعني بالأمن الغذائي سيكون فرصة لاستعراض الأنماط العالمية لتوزيع الأغذية التي تسمح بتزايد عدد الناس الجائعين حتى مع أن كمية الأغذية التي ينتجها العالم تكفي لتغذية سكان العالم. ويجب أن يزداد استعمال أنواع الوقود الأحيائي بطريقة مستدامة لا تعرض الأمن الغذائي للخطر.

٨ - **السيد جيمنيز سوما** (المكسيك): تكلم باسم مجموعة ريو، فقال إن المجموعة تتابع مبادرات زراعية واسعة النطاق على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية تستهدف ليس فقط مساعدة دولها الأعضاء التي تعتمد اعتمادا كبيرا على الزراعة، بل تستهدف أيضا الحد من التفاوتات القائمة بين الجماعات المحظوظة والجماعات المحرومة. وتدعو المجموعة إلى الأخذ بنهج متكامل لكفالة الأمن الغذائي يشمل التزاما متجددا بمبادرة جعل أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي خالية من الجوع عام ٢٠٢٥. وينبغي للجنة أن تعزز منظور حقوق الإنسان فيما يتعلق بالحق في الغذاء، الذي هو أساسي في جميع القضايا الأخرى المدرجة في جدول أعمال اللجنة. وقال إن الهبوط الطفيف مؤخرا في أسعار الأغذية مؤخرا لا يعني أن أزمة الغذاء قد انحلت: لا بل إن الأسباب الجذرية أصبحت أعمق ترسخا، وأصبحت ضرورة العمل على النطاق العالمي من أجل الأمن الغذائي أكثر إلحاحا منها في أي وقت مضى.

٩ - وتابع قائلا إن قرار اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة بشأن وضع استراتيجية تدمج الرد على أزمة الأغذية في الردود الأخرى قرار جدير بالثناء. من الضروري زيادة الاستثمار في الزراعة من المصادر العامة والخاصة معا، ورصد الالتزامات بالمساعدة الإنمائية بصورة أدق. وينبغي أيضا معالجة أسباب تقلب الأسعار وجرائره وفحص العلاقة بين الزراعة وتغير المناخ فحصا دقيقا. وقال إن إصلاح اللجنة المعنية بالأمن الغذائي في العالم يشكل خطوة إيجابية نحو إدارة عالمية أفضل، ولكن الختام الناجح لجولة الدوحة أساسي لإزالة التشوهات في التجارة الزراعية العالمية. ويلزم تكريس مزيد من الاهتمام للهياكل الأساسية الريفية ولاحتياجات

الفقراء والملاكين الصغار، والشعوب الأصلية والنساء والشباب. وسيكون مؤتمر القمة العالمي المقبل فرصة لمعالجة الأمن الغذائي العالمي بصورة أكثر تكاملا ومنطقية وشمولية.

١٠ - **السيد ماتينجي** (ملاوي): تكلم باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، التي انضمت إلى بيان ممثل السودان الذي أدلى نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وإلى البيان الذي أدلى به ممثل نيبال باسم أقل البلدان نموا، فقال إن قطاع الأغذية والزراعة والموارد الطبيعية أساسي لكفالة الأمن الغذائي ومكافحة الفقر وتوفير العمالة في الجنوب الأفريقي. وقال إن منطقته لم تكن قادرة على استغلال قاعدة مواردها الطبيعية المتنوعة استغلالا كاملا لأن العديد من بلدان المنطقة تفتقر إلى التكنولوجيا الضرورية. وذلك أضعف إنتاجية صغار المزارعين الذين كان فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز قد أهلك معظم القوة العاملة لديهم. وحيث أن النمو السكاني يزيد الضغط على الموارد كان من الضروري القيام بمداخلات منسقة من جانب جميع أصحاب المصلحة لكفالة صون الموارد واستدامتها. وقال إن الدول أعضاء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تقوم بتنسيق سياساتها الزراعية الوطنية من خلال خطة تنمية استراتيجية نوعية إقليمية وإعلان وخطة عمل دار السلام عام ٢٠٠٤ بشأن الزراعة والأمن الغذائي، واتفق وزراء الزراعة لبلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في اجتماعهم عام ٢٠٠٨ على ضرورة وضع سياسة إقليمية بشأن الزراعة والأمن الغذائي، وحكومات الجماعة ملتزمة بزيادة استثمارها في الزراعة بنسبة لا تقل عن ١٠ في المائة.

١١ - وتابع قائلا إن تغير المناخ، كالتقلبات في الأسواق العالمية، مسؤول عن ضعف إنتاجية منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وأعرب عن أمله أن تستمر الإرادة السياسية التي ولدها اجتماع القمة الرفيع المستوى المعني بتغير المناخ الذي عقده الأمين العام في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ حتى انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وأثنى على إطار العمل الشامل الذي وضعته فرقة العمل المعنية بالأمن الغذائي، وهو الإطار الذي يشدد على الحاجة إلى إغاثة طارئة فورية وإلى أمن غذائي طويل الأمد، ورحب بمؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ باعتباره فرصة لمعالجة قضية الأمن الغذائي معالجة كلية. ودعا البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية الدولية للوفاء بتعهداتها المالية للبلدان النامية.

١٢ - **السيدة بلوم** (كولمبيا): قالت إن الأزمة المالية وتغير المناخ زادا من إلحاح ضرورة الأخذ بنهج استراتيجي وفعال إزاء الأمن الغذائي العالمي. وإن التقدم باتجاه إيجاد نظام تجاري عادل متعدد الأطراف من شأنه أن يشجع ازدياد الاستثمار الزراعي العام والخاص. وينبغي أن تزداد الإنتاجية بصورة مستدامة، وأن يكون التكيف مع تغير المناخ في البلدان النامية من الأولويات. ويلزم أيضا العمل من أجل تحسين إمكانية الوصول إلى الأغذية، وبخاصة لأكثر الفئات حرمانا، ويجب تعزيز التعاون الدولي في حالات الطوارئ التي تستدعي تقديم المساعدة الإنسانية. وقالت إن سياسة بلدها فيما يتعلق بالأمن الغذائي تقوم على أساس الحق الأساسي في الغذاء والمساواة الاجتماعية والاستدامة البيئية واحترام التنوع الثقافي، ويتمتع بلدها بإمدادات كافية من الأغذية لم تتأثر سلبيا بإنتاج الوقود الأحيائي.

١٣ - **السيد كارباجال** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن الأمن الغذائي قد يكون أهم مفتاح للتنمية المستدامة. وأشار إلى أن بلده أعلن في مؤتمر قمة لاكويلا تعهده بتقديم ٣,٥ بليون دولار خلال السنوات الثلاث القادمة لتعزيز النمو الزراعي في العالم النامي، وأنه يدعو إلى الأخذ بنهج شامل يتسق مع برنامج عمل أكرا. وأعرب عن دعمه لعمل فرقة العمل المعنية بالأمن الغذائي ومنظمة الأمم المتحدة

للأغذية والزراعة واللجنة المعنية بالأمن الغذائي في العالم كما أيد برنامج الشراكة العالمية من أجل الزراعة والأمن الغذائي الذي سيبدأ تطبيقه قريبا. وقال إن برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا نموذج يمكن الانتفاع بتطبيقه في مناطق أخرى.

١٤ - وتابع قائلا إن الاستراتيجيات القطرية والإقليمية هي الأدوات الأساسية لتعزيز الاستثمار الزراعي في البلدان النامية. وينبغي أن تكون المساءلة والمرونة والتعاون الدولي أسس التمويل الدولي للتنمية. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها الاستثمارية التي أعلنتها في قمة لاكويلا مع المحافظة على المستويات القائمة للمساعدة الغذائية الطارئة. وتجب الاستفادة من دروس الماضي، كما أكد المشتركون في الدورتين السادسة عشرة والسابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة، من أجل تحسين إدارة الموارد، كما ينبغي المضي في إصلاحات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في حينها وبطريقة شفافة.

١٥ - **السيد ليو** يوين (الصين): قال إن استمرار ارتفاع معدلات الجوع في كافة انحاء العالم يهدد التنمية الاقتصادية والسلم العالمي معا. وينبغي أن يكون الأمن الغذائي أولوية في خطط الانتعاش الاقتصادي، مع قيام البلدان المتقدمة النمو بتوفير المدخلات المالية والتقنية التي تحتاج إليها البلدان النامية لزيادة إنتاجها. ومن الضروري الأخذ ينهج متكامل لمعالجة الناحية المالية والمساعدة التجارية والبيئة وحقوق الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا، هذا بالإضافة إلى معرفة كيفية تحقيق التوازن بين إنتاج الوقود الأحيائي والحاجة إلى الأمن الغذائي. وهناك حاجة إلى تعزيز التعاون الدولي، وينبغي للبلدان المتقدمة أن تبدي مزيدا من المرونة في المفاوضات الزراعية في جولة الدوحة.

١٦ - وقال إن بلده يقترب من تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل في الأغذية، مع ارتفاع الصادرات والتعريفات الجمركية إلى مستوى ربع المتوسط العالمي. ويساهم بمعونات غذائية ومساعدات تقنية ودعم مالي في العديد من البلدان النامية الأخرى، وفي أفريقيا على وجه الخصوص، وسيواصل مشاطرة تجربته وخبرته في إطار التعاون بين بلدان الجنوب.

١٧ - **السيدة ليفا روش** (غواتيمالا): قالت إن لدى بلدها إمكانات زراعية عظيمة ولكن ضخامة عدد المزارعين الذين يمارسون الزراعة الكفافية يجعله عرضة أكثر من غيره للاضطرابات الناشئة من خلل التوازن في السوق أو الكوارث الطبيعية، بحيث اضطر إلى إعلان حالة طوارئ وطنية أثناء الأزمة الغذائية عام ٢٠٠٨. وأشارت إلى إطار العمل الشامل الذي وضعته فرقة العمل الرفيعة المستوى، قائلة إنه عمل جدير بالثناء، وأعربت عن أملها أن يكون مؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ فرصة لتعزيز توافق الآراء العالمي الآخذ بالبزوغ فيما يتعلق بالأمن الغذائي والزراعة المستدامة.

١٨ - **السيد غويلين** (بيرو): قال إن ارتفاع إنتاج الأغذية في بيرو استمر في السنوات الأخيرة رغم تغير المناخ، بيد أن من الممكن أن يتأثر هذا الإنتاج سلبيا في المستقبل بالظواهر ذات الصلة، لا سيما الجفاف. وفي بلد معدلات نصيب الفرد فيه من الاستعمال الزراعي للأرض أدنى معدلات في العالم، يمكن أن يؤدي الضغط الإضافي على الإنتاج الزراعي إلى مشاكل خطيرة فيما يتعلق بالأمن الغذائي. وقد أدى بالفعل الطلب على الوقود الأحيائي إلى ارتفاع في سعر محصولات الأغذية الأساسية، يمكن أن يؤثر بدرجة خطيرة في رفاه السكان، لا سيما أشدهم فقرا. وبناء على ذلك ينبغي للاستثمارات في محاصيل الوقود الأحيائي أن تأخذ في الحسبان الأمن الغذائي والتأثير البيئي والإيكولوجي، والإدارة

الملائمة للأرض والماء، وصون التنوع البيولوجي والأثر الاجتماعي والتنمية التكنولوجية.

١٩ - وقال إن المعارف والخبرات الزراعية التقليدية، بما فيها النظم المائية السابقة للعهد الإسباني، تشكل جزءا من استراتيجية بيرو لمعالجة مشاكل تغير المناخ، وشح المياه والضعف الزراعي. وكذلك التكامل بين المعارف والتكنولوجيا التقليدية والحديثة يمكن أن يكون مصدر حلول ابتكارية للبلدان الأخرى في جهودها من أجل التكيف مع السيناريوهات المناخية في المستقبل.

٢٠ - **السيد خان** (باكستان): قال إن الارتفاع الأخير في أسعار الأغذية، مقرونا بآثار تغير المناخ، أدى إلى ازدياد غير مقبول في عدد الناس المعرضين لانعدام الأمن الغذائي في باكستان - نحو نصف السكان حسب ماجاء في تقرير برنامج الأغذية العالمي. وأضاف أن بلده يواجه تحديا خاصا يتمثل في تغذية أعداد كبيرة من الناس الذين تشردوا نتيجة لتدابير مكافحة الإرهاب. وعلى الرغم من ذلك ما زالت الحكومة صامدة في جهودها لنجقيق النمو الاقتصادي المستدام والازدهار. والركن الرئيسي لاستراتيجيتها هو نمو الزراعة والتنمية: فالزراعة مصدر رئيسي للدخل في باكستان وتربطه صلات استراتيجية بقطاع الصناعة التحويلية. ولهذا السبب كان ازدياد الإنتاجية الزراعية هدفا أساسيا تسعى باكستان إلى تحقيقه بتقديم الحوافز إلى المزارعين، وتطوير إنتاج أنواع من القمح والأرز عالية المحصول ومقاومة للأمراض، وبصيانة المياه وتعزير أسعار الدعم للقمح. ويجري أيضا تعزيز الأمن الغذائي بمزيد من الشروط التحررية لاستيراد السلع الغذائية الأساسية.

٢١ - وتابع قائلا إن باكستان تشارك بصورة فعالة في عدد من مبادرات الأمم المتحدة الثنائية وغير الحكومية التي تستهدف تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأمن والتغلب على التحدي المتمثل في الإرهاب والتطرف. وأوضح أن الزراعة عنصر صميمي في كل هذه المبادرات. وعلى أي حال، فإن تحقيق ناتج زراعي أعلى يحتاج إلى تدفق قوي لرأس المال وإلى الخبرة والتكنولوجيا من البلدان المتقدمة النمو: وللأسف أن المساعدة المالية والتقنية الآتية من البلدان المتقدمة لم تكن بمستوى التعهدات.

٢٢ - ومضى يقول إن معالجة تحديات الأمن الغذائي بصورة مستدامة تستلزم استراتيجية عالمية شاملة ومتكاملة ومتماسكة، قائمة على شراكات وطنية وإقليمية ودولية ومتعددة أصحاب المصلحة، تهدف إلى تعزيز الاستثمارات في الهياكل الأساسية للزراعة، وتوفر الدعم التكنولوجي للبلدان النامية، وخاصة في البحوث الزراعية والتنمية ومعالجة قضايا المياه، وتعزيز وردف المساعدة الإنمائية الرسمية، ومواجهة المضاربات المفرطة في مستقبل السلع واستنباط آلية لرصد التقدم نحو الأهداف المتفق عليها دوليا. وكيفما كان الحال، فإن الحل الحقيقي الوحيد على المدى الطويل لمشاكل الأمن الغذائي والتنمية الزراعية يكمن في التجارة الحرة والعادلة. وبناء على ذلك تأمل باكستان أن تنتهي المفاوضات الدائرة برعاية منظمة التجارة العالمية إلى انخفاض في الحماية التجارية الممنوحة للبلدان المتقدمة وإلى منح معاملة تفضيلية للبلدان النامية.

٢٣ - **السيد مينيز** (الفليبين): قال إذا كان تمكين الفقراء وإشراك المرأة في التنمية أساسيان للقضاء على الفقر، فكذلك تطوير الزراعة والأمن الغذائي يشكلان جزءا من نهج كلي للتنمية المستدامة، ولذا فإن من المناسب الربط بين هذه البنود في عمل اللجنة. وقد أثبت التقلب الأخير في أسعار الأغذية لراسمي السياسة الوطنيين وللمنظمات الدولية ذات الصلة أنه لا يمكن الاعتماد المطلق على قوى السوق لتلبية الاحتياجات الغذائية للبلدان.

٢٤ - واستطرد قائلا إن قضية الأمن الغذائي بكاملها ازدات أهمية في الفلبين في أعقاب سلسلة من الأعاصير كان لها تأثير مدمر على المحاصيل الزراعية، لا سيما الأرز. بدون توفر المساعدة الفورية، سيكون من الصعب على المزارعين في بلده استرداد العافية بنهاية العام. وفي هذا السياق، وبروح توصيات اللجنة فيما يتعلق بالسياسات، دعا إلى فهم أفضل على الصعيدين الوطني والدولي للمصالح الحقيقية التي تكمن في التنمية الزراعية والأمن الغذائي.

٢٥ - **السيدة بنسماعيل** (الجزائر): قالت إن الأزمة الغذائية في العالم تفاقمت بالأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وأدت في البلدان الفقيرة إلى الحرمان من الحق في الغذاء، وهو من حقوق الإنسان الأساسية. وقالت إن الأزمة كانت نتيجة الإهمال أو المضاربة في الزراعة، وسوء السياسة التجارية والخلل الوظيفي في الاقتصاد العالمي والكوارث الطبيعية وتغير المناخ. وبناء على ذلك، نحتاج إلى نوع جديد من الإدارة العالمية تستهدف كفالة العمل الفعال والمتماسك لمكافحة الجوع في العالم، لا سيما العمل من خلال آليات تنظيمية. وقالت إن الاستجابة الدولية لحالات المجاعة في أفريقيا كانت دائما جديرة بالثناء، بيد أنها يجب أن تكون مقرونة بتدابير لتحسين الإنتاجية الزراعية وقدرتها على المنافسة في هذه القارة. وأردفت قائلة إن ثمة مبادرتين دوليتين جديرتين بالدعم في هذا الصدد، هما ثمرة الجهود المبذولة في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، تستهدفان تشجيع قيام ثورة خضراء في أفريقيا وتعزيز مؤتمر القمة العالمي المقبل المعني بالأمن الغذائي.

٢٦ - وتابعت قائلة إن استراتيجية الجزائر للتنمية المستدامة تشتمل على خطة وطنية للتنمية الزراعية والريفية مصممة لتعزيز الأمن الغذائي من خلال تحسين الإنتاجية الزراعية، ومكافحة التصحر وحماية الموارد الطبيعية وتنويع النشاط الاقتصادي في المناطق الريفية، وتشجيع الاستثمار والإسهام في بناء القدرة الزراعية.

٢٧ - **السيدة بروروك** (أوكرانيا): قالت إن أوكرانيا، على الرغم من الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها، استأنفت النهوض بمسؤوليتها نحو الجماهير الجياع في العالم من خلال التبرع بالمنتوجات الزراعية عن طريق برنامج الأغذية العالمي، وتقوم أيضا بدعم عدد من المبادرات الدولية والمتعددة البلدان لتعزيز التنمية الزراعية والأمن الغذائي، وخاصة في المنتديات العالمية الأخيرة، وترى أن هناك حاجة إلى تعاون أقوى بين المؤسسات لبلوغ هذه الغاية في إطار منظومة الأمم المتحدة. فالتعاون الدولي الفعال مفتاح للأمن الغذائي، الذي يعتمد على التنمية الزراعية المعززة الطويلة الأمد الشاملة بروح من الترابط العالمي. وإن المزايا المقارنة القائمة في الزراعة تشكل أساسا صلبا للتطور السريع في الصناعات الزراعية، ومن ثم تحقيق مزيد من الإنتاجية العالمية لتلبية الاحتياجات الغذائية الآخذة في التضخم. وكذلك فإن التعاون الدولي في التصدى لآثار تغير المناخ السلبية، إلى جانب التكنولوجيا الابتكارية والمساعدة المثلى لأشد البلدان فقرا وقيام تجارة منصفة، من شأنه أيضا أن يسهم في تعزيز الأمن الغذائي في كافة أنحاء العالم. ويجب اتخاذ الحيطة للتأكد من أن إنتاج الوقود الأحيائي لا يضر بإنتاج الأغذية أو بالتنمية الزراعية عموما.

٢٨ - وتابعت قائلة إن العقبة الرئيسية في طريق التنمية الزراعية في البلدان النامية هي الافتقار إلى الاستثمار ذي الصلة. وأوضحت أن هذا الاستثمار هبط، في أوكرانيا أيضا، بما يزيد على النصف في غضون سنة واحدة، ولكنها بقيت رغم ذلك بين أكبر مصدري الحبوب العشرة في العالم وتأمل أن تكون قادرة على تصدير نصف منتوجها المتوقع أن يكون ٤٣ مليون طن من الحبوب في السنة القادمة. وأوكرانيا هي أيضا من كبار المصدرين لعدة منتوجات أخرى من الزراعة، التي هي القطاع الوحيد في الاقتصاد

القومي الذي يحقق فائضا متزايدا باستمرار في التجارة الخارجية. وعلى أي حال، بالنظر إلى الهبوط الحاد في الدعم المالي من الدولة، أصبح الاستثمار الأجنبي حيويا، فهو يستفيد من الظروف المؤاتية التي نشأت نتيجة للتدابير التي اتخذها الحكومة لتحقيق استقرار الوضع في القطاع الزراعي والحد من آثار الأزمة المالية العالمية. واختتمت كلمتها بالدعوة إلى بذل مزيد من الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لمعالجة الأمن الغذائي والتنمية الزراعية كجزء من جدول أعمال التنمية الدولي.

٢٩ - **السيدة ماسوت** (كوبا): قالت إن هناك عوامل كثيرة تؤثر في أسعار الأغذية، بيد أن المشكلة تكمن أساسا في التوزيع المتفاوت وغير المنصف للموارد العالمية وتنامي الاتجاه نحو تركيز واحتكار إنتاج الأغذية المنتجات الزراعية وتوزيعها. ما زال المنتجون في البلدان المتقدمة يتلقون الإعانات من الحكومات، في حين أن وضع المزارعين الصغار في البلدان النامية يزداد تزعزعا. ولذلك كان سكان الريف في هذه البلدان، وهم يشكلون الجزء الأكبر من الناس في العالم، محرومين من حقهم في الغذاء وهو من حقوق الإنسان الأساسية.

٣٠ - وتابعت قائلة إن من غير الممكن القضاء على الجوع ما دامت خدمة الديون تستهلك مبالغ غير متناسبة من دخل الواردات في البلدان النامية، وما دامت هذه البلدان تدفع أسعارا دائمة الارتفاع للواردات وتتلقى مبالغ متناقصة عن صادراتها. وما دام النظام المالي الدولي يشجع المضاربات فيها ونهب مواردها، وما دام صغار المزارعين في بلدان العالم الثالث لا يستفيدون من البذور المحسنة جينيا ومن التقنيات الجديدة.

٣١ - وقالت، لو أن جميع البلدان التي تعهدت بتخصيص ٠,٧ في نابحها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية أوفت بتعهدها، ولو أن هذه البلدان نهضت بمسؤوليتها تجاه بلايين الناس الجائعين في العالم، ولو أن الموارد المخصصة للإنفاق العسكري تستخدم في التخفيف من آلام البشر، ولو أن البلدان المتقدمة استعاضت عن الأنماط التبديدية والتدميرية في الإنتاج والاستهلاك بأنماط من العيش مستدامة، لكان بمستطاع ممثلي بلدان العالم النهوض بمسؤوليتهم التاريخية المتمثلة في القضاء على الجوع.

٣٢ - وتابعت قائلة إن بلدها يشارك بنشاط في الحملة الجارية في الأمم المتحدة دعما للحق في الغذاء للجميع ورحبت بأول مناقشة دارت في اللجنة حول قضية الزراعة والأمن الغذائي. وقالت إن كوبا نفسها عانت من عدم الوصول إلى الغذاء نتيجة للحصار الاقتصادي المضروب عليها ولذا فهي مقتنعة إلى أقصى الحدود بالحاجة إلى إيجاد حلول للأزمة الغذاء العالمية. ومن شأن مؤتمر القمة المقبل المعني بهذا الموضوع أن يتيح فرصة مرتجاة لمعالجة هذا التحدي من جديد.

٣٣ - **السيد سومي** (اليابان): قال إن تعزيز الأمن الغذائي في العالم هو من أهداف السياسة الخارجية لبلده، وهو حاليا من أكبر المتبرعين بالمعونة الغذائية في العالم. واليابان ناشط بوجه خاص في دعم إنتاج الأرز في أفريقيا، عن طريق مبادرة الوكالة اليابانية للتعاون الدولي المعروفة باسم التحالف من أجل تنمية الأرز الأفريقي (CARD)

٣٤ - وأوضح أن حكومته تدرك أن الأمن الغذائي يحتاج إلى تعزيز الزراعة المستدامة بزيادة الاستثمار في التنمية الزراعية والريفية، وفي بناء القدرة المؤسسية من أجل أعمال البحث والإرشارد الريفي، والهياكل الأساسية الريفية ومرافق التخزين ونظم الري. واستضاف اليابان مؤخرا اجتماعا حول تشجيع الاستثمار الدولي المسؤول في الزراعة كان إيذانا بالتقدم نحو وضع إطار استجابة منسقة لذلك التحدي

ومن ثم يتطلع إلى المضي قدما في متابعة هذه القضايا في مؤتمر القمة العالمي المقبل المعني بالأمن الغذائي. وحيث أن الجزء الأكبر من قطاع الزراعة يتكون من مزارعين صغار في المناطق الريفية، كان نهج الأمن البشري ذا صلة خاصة بتحديات الأمن الغذائي والتنمية الزراعية وأصبح من الأركان الرئيسية للسياسة الخارجية للحكومة.

٣٥ - **السيدة سونغ** هاي - ريونغ (جمهورية كوريا): وإذ لاحظت أن سدس سكان العالم يعانون من جوع مزمن، قالت إن الأمن الغذائي لا يمكن تحقيقه بدون زيادة الاستثمارات المالية، بيد أن ذلك أيضا يحتاج إلى مزيد من النُهُج النوعية وإلى تعاون بين جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة. وينبغي للإجراءات التي تتخذ تحقيقا لهذه الغاية أن تكون متسقة مع إعلان باريس بشأن فعالية المعونة ومع جدول أعمال أكرا، ويجب أيضا أن تدمج في استراتيجية إنمائية لكل من البلدان النامية تستهدف القضاء على الفقر وتحقيق نمو اقتصادي مستدام. وفضلا عن ذلك، ينبغي أن تُراعى في التزامات البلدان المانحة الأطر القائمة المتعددة الأطراف.

٣٦ - وبناء على ذلك، كان النهج المنسق والشامل لبلدها من أجل تعزيز الأمن الغذائي موجها نحو تعزيز فعالية المعونة والتنمية الزراعية المستدامة، مستفيدا، في الوقت نفسه، من الدور المحوري لمؤسسات الأمم المتحدة ومبادراتها، مثل إطار العمل الشامل. ثم إن خطة بلدها لدعم الأمن الغذائي مرتبطة بالنهج المزدوج المسار لإطار العمل واتخذت شكل رصد مخصصات قدرها ١٠٠ مليون دولار للفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١١ لتأمين الإغاثة الغذائية الطارئة ودعم التنمية الزراعية في البلدان النامية. وقالت إن مشاريع وكالة التعاون الدولي الكورية تستهدف توفير المعلومات المباشر عن مختلف جوانب التنمية الزراعية، في حين أن الدافع في مشاريع البلد الثنائية هو الاعتقاد بأن الأمن الغذائي المبني على الزراعة هو المفتاح للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. زد على ذلك، أن جمهورية كوريا، إذ تدرك أن الأمن الغذائي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ يتفاقم بتأثير تغير المناخ، قامت بإطلاق الشراكة المناخية لشرق آسيا لمساعدة البلدان الأخرى على تكييف نموها الاقتصادي وفقا لذلك. وحيث أن الأمن الغذائي يتطلب نهجا عملي المنحى، أعربت عن أملها أن يتم اعتماد نهج من هذا القبيل في مؤتمر القمة العالمي المقبل.

٣٧ - **السيد ريزنيك** (إسرائيل): قال إن إسرائيل، بوصفها بلدا حقق تنمية زراعية سريعة، حريصة على المساهمة في الجهود الدولية بصدد هذا الهدف. والآن بعد التقدم الهام الذي تحقق في وضع الخارطة لمسار العمل الدولي من أجل تعزيز الأمن الغذائي، آن الأوان للتحول من التركيز على مسألة ما يلزم عمله إلى مسألة كيف يمكن تحقيقه. وأشار إلى قرار الجمعية العامة ١٩٠/٦٢ الوارد في عدد من المقترحات الواعدة من أجل تحقيق هذه الغاية، لا سيما المشاريع القائمة على أساس السوق، وتنوع المحاصيل وفقا للظروف المحلية، وزيادة الاستثمار في البحوث الزراعية وتحسين إمكانية الحصول على التمويل للمشاريع ذات الوجهة السوقية ونقل التكنولوجيا الزراعية المناسبة إلى البلدان النامية. وقال إن التحدي يتمثل في استنباط أساليب زراعية متقدمة بما يكفي لتكون نموذجا للتنمية المستدامة وبسيطة بما يكفي للتوافق مع واقع التنمية في المناطق المستهدفة. وإسرائيل تؤيد الأخذ بنهج تصاعدي ينطلق من القاعدة إلى الأعلى، والشاهد على ذلك جهودها الناجحة في عدد من البلدان الأفريقية حيث استطاعت أن تنقل مجتمعات محلية بكاملها من التبعية إلى الاكتفاء الذاتي باستخدام تقنيات للري بسيطة وقليلة التكلفة. ويجب إيجاد موارد كافية لتوسيع استخدام مثل هذه النماذج البسيطة والمقدور عليها والعملية بطريقة منتظمة وشاملة.

٣٨ - وقال إن المبتكرات الحديثة في التكنولوجيا الزراعية تتطلب تحالفا بين مؤسسات البحث العلمي والمؤسسات السياسية والقطاع الخاص، ويكمن التحالف من هذا القبيل وراء منجزات إسرائيل نفسها في هذا الميدان ويمكن أن يكون مفتاحا لتحسين التنمية الزراعية والأمن الغذائي في العالم النامي.

٣٩ - **السيد باليه** (جمهورية الكونغو): قال إن الأزمة الغذائية الحالية أبرزت إخفاق المجتمع الدولي في الوفاء بالتزاماته. والأهداف التي وضعها مؤتمر القمة العالمي الأول المعني بالأغذية في عام ١٩٩٦ ما زالت بعيدة المنال، ثم إن تدهور الحالة الغذائية في العالم تفاقم تحت تأثير أزمة الطاقة والأزمات الاقتصادية والمالية وتغير المناخ. وفي هذا السياق، رحب بجهود المجتمع الدولي من أجل الوصول إلى نهج متكامل لحل المشكلة، وخصوصا بإيلاء الزراعة مزيدا من الأهمية في سياسات التنمية. فقال إن هذه الجهود انعكست في إطار العمل الشامل، الذى تمثل فيه توافق الآراء الدولي حول أفضل السبل لمكافحة أزمة الأغذية في العالم، خصوصا مكافحتها بأخذ كل جميع جوانبها المتعددة الأبعاد في الحسبان، والدعوة في الوقت نفسه إلى الأخذ بنهج مرن مفصل يتكيف مع الاحتياجات والظروف الخاصة لكل بلد.

٤٠ - وقال إن حكومة الكونغو تقوم، من جانبها، بالعمل من أجل تحرير البلد من الاعتماد الكلي على استيراد الأغذية، وذلك من خلال اتخاذ مبادرات لتحقيق الأمن الغذائي في إطار الالتزامات المعلنة عام ٢٠٠٣ في مؤتمر القمة للاتحاد الأفريقي، وتقوم حاليا بتنفيذ برنامجها الوطني للأمن الغذائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢. وأطلقت أيضا عددا من مشاريع التنمية الريفية بهدف تحقيق تحسن دائم في مستويات الدخل والأمن الغذائي للأسر المعيشية الريفية الفقيرة. ومن خلال ١٤٥ مشروعا يجرى تنفيذها بالدعم المالي المقدم من صندوق التنمية الزراعية التابع لها، وهو أحد أركان الاستراتيجية، احتلت الزراعة مكانا محوريا بين شواغل البلد المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٤١ - وتابع قائلا إن هناك أيضا مشاريع أخرى، تدخل فيها تربية المواشي كأولوية أخرى، مقرونة بإنتاج كثيف للمحاصيل الغذائية. ويجري تنفيذ هذه المشاريع كلها وفقا للاستراتيجية الوطنية لصون النظام الإيكولوجي الطبيعي، لأن استدامة الأمن الغذائي تتطلب بذل جهود لحماية البيئة، وإتاحة إمكانية الوصول إلى الماء والطاقة لكل فرد والتأكد من أن النباتات الصالحة للأكل المستعملة في تغذية أضعف الشرائح السكانية لا تستعمل كوقود أحيائي في غياب أي وسيلة دائمة أخرى لتلبية احتياجاتهم الغذائية.

٤٢ - **السيدة جياسوريا** (سري لانكا): قالت إن من واجب جميع الدول الأعضاء العمل فرديا وجماعيا من أجل تخفيف حدة آثار الأزمات الجارية والحيلولة دون تكرارها. ومن الضروري اتخاذ تدابير فورية وأخرى طويلة الأمد لإعطاء الضعفاء من السكان مزيدا من إمكانية الوصول إلى الأغذية ولتمكين المجتمعات الريفية.

٤٣ - وتابعت قائلة إن الحكومات السريلانكية المتتابعة دأبت على اعتماد استراتيجيات إنمائية صالحة للفقراء ومؤيدة للنمو مع التأكيد على برامج الرعاية الاجتماعية. ومن جهود الحكومات للقضاء على الفقر المدقع والجوع، أنها أعادت توزيع أربعة في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي على الأسر المعيشية المحتاجة وخفضت مستوى الفقر من ٢٢,٧ في المائة عام ٢٠٠٢ إلى أقل من ١٤ في المائة عام ٢٠٠٨. والحكومة الحالية، بعد أن تغلبت على الإرهاب، جددت التزامها بالقضاء على باقي جيوب الفقر في البلد وتتطلع إلى المساعدة من الشركاء الإنمائيين في مواجهة هذا التحدي. وقالت إن الإنتاج الزراعي المعزز، سواء باستغلال مزيد من الأرض الزراعية أو باستخدام أساليب تحقق محاصيل مثلى، من شأنه

أن يؤدي إلى زيادة الأمن الغذائي، ويتطلب أيضا الاستثمار العام والخاص في الهياكل الأساسية وتحسين وصول منتجات المزارع الريفية إلى الأسواق. وفضلا عن ذلك، يجب أن تصبح الزراعة تنافسية لاسترداد تكاليف الإنتاج وإخراج الفقراء الريفيين من دائرة الديون والفقر.

٤٤ - واستطردت قائلة إن سري لانكا، خلال العقود القليلة الماضية، استطاعت أن توسع قطاعها الزراعي في مواجهة مصاعب كبيرة بفضل الاستثمارات في التنمية التكنولوجية، وتحسن الإنتاجية والقيام بحملة على نطاق البلد بشأن إنتاج المحاصيل الزراعية. ولذلك تمثل الزراعة حاليا ١١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وتوفر العمالة لـ ٣١ في المائة من القوى العاملة.

٤٥ - واستدركت قائلة إن ازدياد إنتاج الأغذية بحد ذاته لا يقضي على مشكلة التفاوتات في فرص الوصول إلى الغذاء لأن ذلك، في عالم اليوم المعولم، يتطلب بذل جهود شاملة ومنسقة على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية. وتحقيقا لهذه الغاية، اعتمدت سري لانكا، من جانبها، عدة تدابير. وفضلا عن ذلك، تعتقد سري لانكا، وهي الرئيس الحالي لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، أن على البلدان أن تعمل معا لمساعدة البلدان الأخرى، جريا على مثال إعلان كولمبو الذي يهدف إلى كفالة الأمن الغذائي لشعب جنوب آسيا كله. وبهذه الروح، يرحب بلدها بالمداولات الدولية الجارية حاليا حول الموضوع ويأمل أن يتوفر الدعم المالي اللازم لمواجهة التحدي المتمثل في كفالة التنمية الزراعية والأمن الغذائي لجميع البلدان، بما في ذلك أشدها ضعفا.

٤٦ - **السيد بانكين** (الاتحاد الروسي): قال إن الأزمة الغذائية العالمية قد تحول دون بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وقد تؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي والسياسي في بلدان كثيرة. ونتيجة لنقص الاستثمار في البحث العلمي، والتنمية الزراعية والهياكل الأساسية، والتغير في اتجاهات المستهلكين والتحديات الديمغرافية والإيكولوجية، تزداد الأزمة شدة تحت تأثير الأزمة المالية والاقتصادية.

٤٧ - وتابع قائلا إن ثمة توافقا في الآراء حول الحاجة إلى تدابير جماعية قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل لمعالجة الأمن الغذائي. وإعلان المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي الصادر في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وإطار العمل الشامل الذي وضعته فرقة العمل الرفيعة المستوى بشأن الأمن الغذائي يشكلان أساسا صلبا للعمل المنسق على الصعيدين الدولي والوطني. والاتحاد الروسي يحبذ المضي في تنفيذ إطار العمل الشامل مع تركيز على الصعيد الوطني. وكذلك الشراكة العالمية بشأن الأمن الغذائي التي أنشأتها مجموعة الثمانية وفرقة العمل الرفيعة المستوى يمكن أن تكونا فعالتين في التنسيق بين أنشطة ومصالح الدول والمجتمع المدني وهيئات الأعمال والمستهلكين. ومما يتسم بأهمية حاسمة أن تبدي الأمم المتحدة دعمها السياسي للشراكة: مؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ سيكون فرصة للقيام بذلك. وكذلك الالتزام غير المسبوق الذي أعلنته مجموعة الثمانية في مؤتمر قمة لاكويلا بأن توجه أكثر من ٢٠ بليون دولار للاجراءات المتعلقة بالزراعة في السنوات القليلة القادمة كان خطوة كبرى في طريق معالجة الأزمة الغذائية.

٤٨ - وأردف قائلا إن الاتحاد الروسي مستعد لزيادة وتحديث إنتاجه الزراعي للمساعدة في تحقيق استقرار الأسواق الزراعية العالمية ومعالجة مشكلة الجوع. وقال إن الاتحاد يقوم بزيادة ما يقدمه إلى البلدان النامية من المعونة الغذائية والإمدادات الإنسانية والمساعدة من أجل التنمية الزراعية. وخلال الأشهر الثمانية عشرة الماضية، خصصت روسيا أكثر من ١٣٠ مليون دولار من أجل الأمن الغذائي خلال أقنية ثنائية ومتعددة الأطراف. وفي ٢٠١٠ ستبلغ

مساهماتها السنوية والطارئة في برنامج الأغذية العالمي نحو ٣٠ مليون دولار.

٤٩ - وتابع قائلا إن تحقيق الاستقرار في سوق الحبوب العالمي يتطلب إتاحة الوصول إلى هذه السوق لفعاليات جديد، وتصحيح الخلل في الطلب الفعلي وتثبيت الأسعار بإزالة المضاربات. وقد تناول هذه القضايا منتدى الحبوب العالمي الذي نظمة الاتحاد الروسي في حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وعلاوة على ذلك، يجب التوصل إلى اتفاقات حول مبادئ لتنظيم التجارة الزراعية وحول المواءمة بين مستويات دعم الدول لإنتاج الحبوب وصادراتها، من شأنها أن تزيل الحواجز المفرطة للتجارة العالمية وأن تؤدي إلى زيادة إمدادات الحبوب. ويجب، من أجل تحسين آلية المعونة الغذائية، تحديث المؤسسات الدولية للأغذية والزراعة بحيث تكون مجهزة للرد بصورة فعالة على التقلبات في أسعار الحبوب.

رفعت الجلسة في الساعة ١٣/٠٠.